

Distr.: General
3 June 2020
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2020

25 تموز/يوليه 2019 - 22 تموز/يوليه 2020

البند 15 من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقاً لقرار الجمعية العامة 1823 (د-17) وقراري المجلس 1817 (د-55) و 46/1998 (المرفق الثالث). وقد أصبحت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الأزمة التي سيُعرف بها العصر الراهن. فبالإضافة إلى أثرها الإنساني الخطير، ستكون لها آثار اقتصادية واجتماعية عالمية غير مسبوقه من حيث الحجم والنطاق. وسيلزم تعزيز تنسيق السياسات والتعاون المتعددي الأطراف على الصعيدين العالمي والإقليمي من أجل معالجة الآثار الآتية والطويلة الأجل للأزمة. وسيمثل التصدي لجائحة كوفيد-19 الاختبار الحاسم لعزم المجتمع الدولي على المضي قدماً بخطوة التنمية المستدامة لعام 2030 ويعقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى خلفية ذلك الوضع، يركز الجزء الأول من التقرير على إثبات قيمة التعاون الإقليمي في المساهمة في التصدي الفعال لأزمة كوفيد-19. واستناداً إلى البيانات والتحليلات التي أعدتها اللجان الإقليمية، يلخص التقرير الآثار الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية لمرض كوفيد-19 في كل منطقة على حدة، ويعرض تدابير التصدي والحلول في مجال السياسات، ويسلط الضوء على أهمية التعاون الإقليمي والعمل المتضامن على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ويقدم الجزء الثاني من التقرير معلومات مستكملة عن التطورات والنواتج في مجالات مختارة من التعاون الإقليمي والأقاليمي، بما في ذلك في سياق إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.



المحتويات

الصفحة

3	أولاً - السياسة العامة والتحليل
3	ألف - جائحة فيروس كورونا: التحليلات الإقليمية وتدابير التصدي في مجال السياسات ودور التعاون الإقليمي
17	باء - مسائل السياسات الرئيسية الأخرى التي تناولتها اللجان الإقليمية
18	ثانيًا - التطورات والنواتج في مجالات مختارة من التعاون الإقليمي والأقاليمي، بما في ذلك في سياق إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية
18	ألف - تعزيز الاتساق على الصعيد الإقليمي وتعزيز الصلة بين السياسات والعمليات
23	باء - تعزيز التعاون الأقاليمي فيما بين اللجان الإقليمية

أولا - السياسة العامة والتحليل

ألف - جائحة فيروس كورونا: التحليلات الإقليمية وتدابير التصدي في مجال السياسات ودور التعاون الإقليمي

1 - لقد أصبحت جائحة كوفيد-19 هي الأزمة التي سيُعرّف بها العصر الراهن. فهي تؤثر حاليا على المجتمعات والاقتصادات بطرق متعددة، وتؤدي إلى انحسار المكاسب الإنمائية التي تحققت وتعزز أوجه الضعف على نطاق عالمي. وتضطلع اللجان الإقليمية بمهمة رصد الآثار الاجتماعية - الاقتصادية للأزمة في المناطق الخاصة بها، وإعداد البيانات والتحليلات، والدعوة بنشاط إلى تدابير للتصدي للأزمة في مجال السياسات، بوسائل منها الاستفادة من صلاحياتها المتعلقة بالدعوة إلى الاجتماعات من أجل نشر وتعزيز التعاون والتنسيق الإقليميين دعما لهذه السياسات. وقد أطلقت عددا من الأدوات من بين أهدافها دعم التعلم الفوري من الأقران في صفوف صانعي القرارات وتيسير الحصول على المشورة العاجلة في مجال السياسات.

1 - التحليلات الإقليمية للأثر

2 - جائحة كوفيد 19 أزمة صحية عالمية غير مسبوقه تؤثر على الاقتصاد العالمي، وتصيب قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات على حد سواء، مع ما يترتب على ذلك من آثار هائلة على القوى العاملة. وقد تؤدي آثارها الاقتصادية والاجتماعية على من يعيشون على حافة الفقر أصلا من أفراد ضعفاء وأسر معيشية ضعيفة، إلى توسيع نطاق فجوات عدم المساواة وترسيخ حالة الفقر التي يعيش فيها الناس. وما لم تنفذ سياسات ملائمة، ستتفاقم التفاوتات بين البلدان والمناطق وداخلها، وستحسر المكاسب الإنمائية التي تحققت في السنوات الأخيرة.

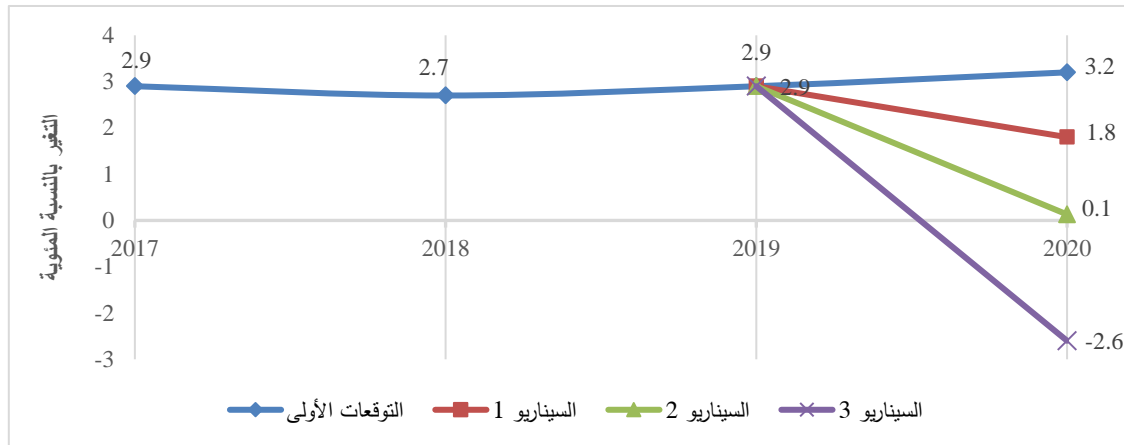
منطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

3 - تهدد جائحة كوفيد-19 بالتأثير سلبا على نمو أفريقيا، إذ ستخسر الدول المصدرة للنفط ما يصل إلى 65 بليون دولار من الإيرادات مع استمرار انخفاض أسعار النفط الخام.

4 - وقد يتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا بمقدار النصف، من 3,2 في المائة إلى ما بين 1,8 في المائة (في أفضل الأحوال) وإلى -2,6 في المائة (في أسوأ الأحوال)، وذلك لأسباب مختلفة، من بينها تعطل سلاسل الإمداد العالمية وترابط اقتصاد أفريقيا مع الاقتصادات المتضررة في الاتحاد الأوروبي والصين والولايات المتحدة الأمريكية وما يتصل بذلك من تداعيات.

الشكل الأول

الانخفاض المتوقع في النمو الاقتصادي في أفريقيا بسبب مرض فيروس كورونا



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

5 - وسيؤدي التباطؤ الاقتصادي الناجم عن ذلك إلى انخفاض في تجارة السلع الأولية والخدمات الرئيسية مثل النقل والسياحة والتحويلات المالية وتدهور ميزان الحساب الجاري. ويمكن أن يؤدي انخفاض أسعار السلع الأساسية إلى ضغوط مالية إضافية على أكبر اقتصادات أفريقيا، مثل أنغولا والجزائر وجنوب أفريقيا ومصر ونيجيريا. وستشمل الآثار الأخرى انخفاضاً في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهروب المزيد من رؤوس الأموال، والتضييق في الأسواق المالية المحلية، وتباطؤ الاستثمارات.

6 - وستستمر تكاليف خدمة الديون في الارتفاع، وهو ما سيُلحق ضرراً إضافياً بالقدرة على تحمل الدين (الديون/الناتج المحلي الإجمالي). ومن المرجح أن يستمر على المدى القصير الاتجاه التنازلي الذي تشهده تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى أفريقيا (2018-2008).

7 - علاوة على ذلك، سيؤدي انخفاض الاستثمارات إلى تفاقم فقدان الوظائف، وهو ما سيزيد من الآثار الاجتماعية المتصلة بالفقر والاعتبارات الجنسانية (حيث ستتعرض مقدمات الرعاية النساء لآثار غير متناسبة) وعدم المساواة والخدمات الاجتماعية.

8 - ويشير تحليل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للمنطقة إلى أن ما بين 5 ملايين و 29 مليون شخص سينزلون تحت خط الفقر المدقع المحدد بـ 1,90 دولار في اليوم بسبب تأثير مرض كوفيد-19 على النمو. وسيزداد احتمال انتقال الأسر المعيشية الضعيفة إلى الفقر المؤقت نتيجة للمرض، وقد تظل الأسر المعيشية الفقيرة حالياً على فقرها فترة أطول. ونتيجة لذلك، ستتفاقم أيضاً بفعل ارتفاع مستويات الفقر أوجه التفاوت القائمة في الدخل. وسيستبب انخفاض الإيرادات الضريبية وارتفاع الإنفاق على الحماية الاجتماعية أيضاً في تدهور الوضع المالي للبلدان الأفريقية.

9 - ومن المحتمل أن تشهد البلدان الأفريقية زيادة في أسعار المستحضرات الصيدلانية، المستوردة أساساً من أوروبا ومن غيرها من الشركاء المتضررين من مرض كوفيد-19 من خارج القارة الأفريقية، مع تسجيل انخفاض في كمياتها المتوافرة. ويخشى حدوث نقص في الأغذية الأساسية بالنظر إلى أن ما يقرب من ثلثي البلدان الأفريقية مستوردة صافية لها. وسيؤثر انقطاع فرص الحصول على الائتمان

التجاري على خيارات مصدري الأغذية ومستورديها فيما يخص التمويل المسبق، مما يهدد بالتأثير بشدة على توافر الغذاء والأمن الغذائي. إضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تتفاقم العواقب السلبية إذا خرجت الإصابات بمرض كوفيد-19 عن نطاق السيطرة واستمرت تدابير الإغلاق في أفريقيا. وتقدر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن الإغلاق الكامل لمدة شهر واحد سيكلف القارة 2,5 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي السنوي، وهو ما يعادل 65,7 بليون دولار⁽¹⁾.

منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

10 - يتفاقم أثر مرض كوفيد-19 في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من جراء تركيز الأنشطة الاقتصادية، والخصائص الديمغرافية، والتحضر، إلى جانب عدم كفاية التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة. وأدت التدابير الأولية لاحتواء انتشار المرض من خلال الحجر الصحي والقيود المفروضة على السفر وإغلاق المدن إلى انخفاض الطلب الإجمالي، وهو ما ترتبت عليه آثار خاصة على قطاعات الخدمات مثل السياحة وتجارة التجزئة والضيافة والطيران المدني. وانخفض الطلب الدولي على السلع الأساسية، ولا سيما النفط، مما أسهم في زيادة عدم اليقين وعدم الاستقرار في القطاعين الاقتصادي والمالي.

11 - وسيكون التباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي كبيرا. ويكشف آخر تحليل أجرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن النمو الاقتصادي للبلدان النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تباطأ كثيرا، حتى قبل جائحة كوفيد-19، إذ تراجع إلى 4,3 في المائة في عام 2019، مقارنة بمعدل 5,3 في المائة في عام 2018⁽²⁾. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون التداعيات متفاوتة فيما بين البلدان تبعاً لظروفها الاقتصادية الزاهنة ولمدى تعرضها لمرض كوفيد-19. وعلى الرغم من أن البيانات الدقيقة المتعلقة بأثر الجائحة على العمالة غير متاحة بعد، فمن المرجح أن يكون الأثر كبيرا بالنظر إلى أن الخدمات والصناعات التحويلية الكثيفة العمالة تشكل أكثر من 80 في المائة من الاقتصاد غير النظامي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة وتوفر معظم الوظائف فيها.

12 - وتكثر أوجه التفاوت في المجال الصحي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 40 في المائة من سكان المنطقة لا يحصلون على الرعاية الصحية. وقد أنشأت بعض البلدان في المنطقة، من بينها بوتان وتايلند وجورجيا وسري لانكا والصين وملديف، نظما للرعاية الصحية الشاملة.

13 - ولا يستفيد أكثر من 60 في المائة من سكان آسيا والمحيط الهادئ أيضا من الحماية الاجتماعية، شأنهم شأن معظم العاملين في الاقتصاد غير النظامي والذين يمثلون نسبة 70 في المائة. وفي الوقت الراهن، لا تتفق البلدان النامية في المنطقة في المتوسط سوى 3,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الحماية الاجتماعية، وهو ما يقل بكثير عن المتوسط الذي حددته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبالغ نحو 20 في المائة، ويقل أيضا عن ثلث المتوسط العالمي البالغ 11,3 في المائة.

14 - والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة (المسنون، والأشخاص ذوو الإعاقة، والعمال المهاجرون، بالإضافة إلى المهنيين بالمخاطر وأوجه الضعف الخاصة بنوع الجنس) معرضون بصفة

(1) Economic Commission for Africa (ECA), "Covid-19: lockdown exit strategies for Africa" (2020)

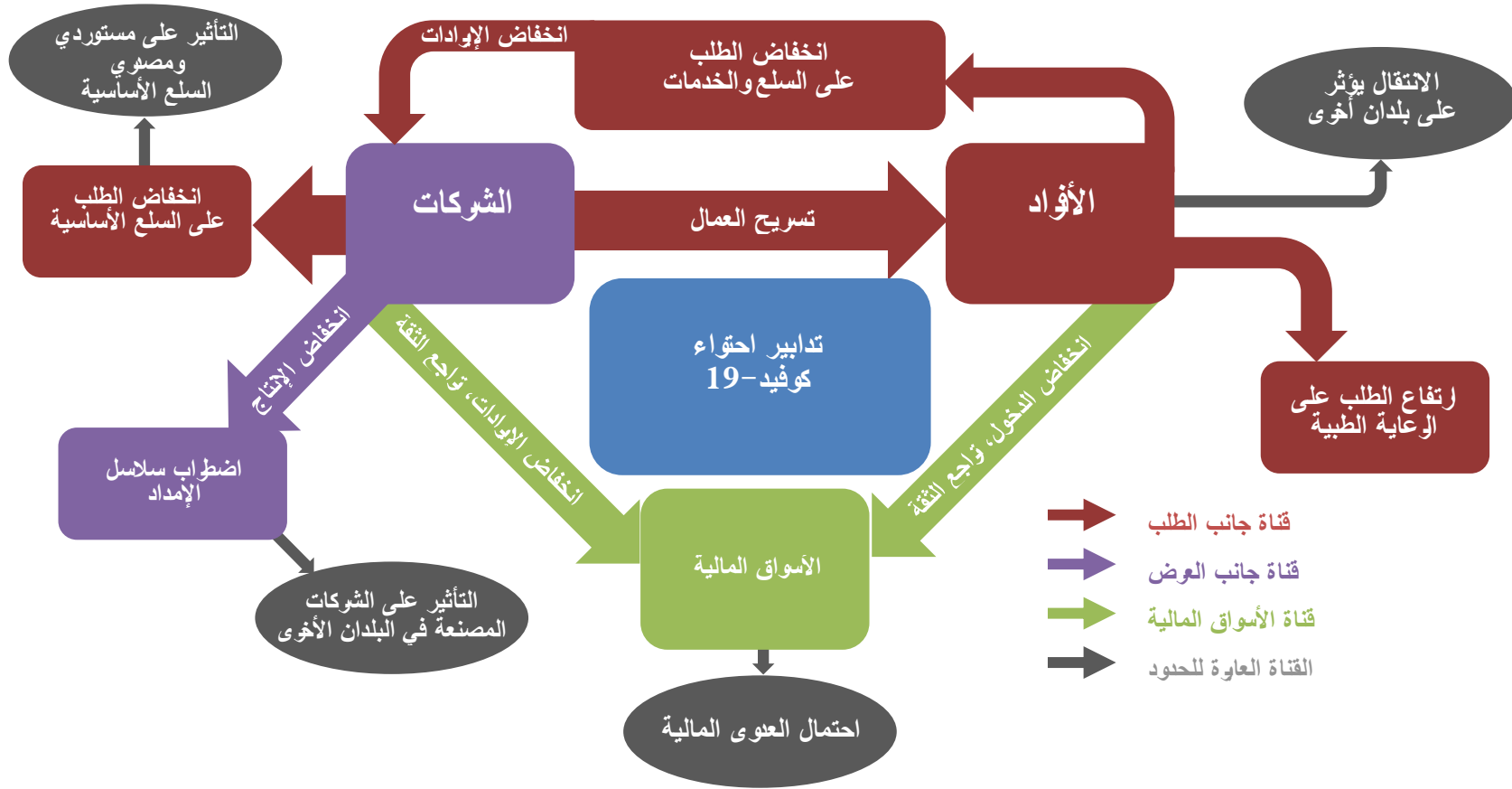
(2) *Economic and Social Survey of Asia and the Pacific 2020: Towards Sustainable Economies*

(رقم المبيع E.20.II.F.16 No.)

خاصة لخطر تفشي كوفيد-19 بسبب حالتهم الصحية وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية العامة. وهذا الضعف الإضافي قد يتفاقم بسبب أوجه عدم المساواة في الربط بالشبكات الحاسوبية العريضة النطاق الترددي في منطقة تتزايد فيها الفجوة الرقمية.

15 - ومن ناحية أخرى، أتاح تباطؤ الأنشطة الاقتصادية في آسيا والمحيط الهادئ للبيئة فرصة للتعافي. فقد تسبب مرض كوفيد-19 في انخفاض الطلب على النفط والغاز، وأبرز، في الوقت نفسه، انخفاضا في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وثاني أكسيد النيتروجين وتراجعا في تلوث الهواء. وفيما يخص السلع الأساسية من الطاقة على الصعيد العالمي، ولا سيما النفط وبمستوى أقل الغاز، فقد أدى تراجع الطلب إلى انخفاض الأسعار.

القنوات التي يؤثر من خلالها مرض فيروس كورونا على الاقتصادات في آسيا والمحيط الهادئ



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

منطقة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا

16 - تأثرت أوروبا تأثراً كبيراً بانتشار مرض كوفيد-19. وقد يسرت انتشاره كثرة تنقل الأفراد في جميع أنحاء المنطقة، في حين أسهم التكامل الاقتصادي والانفتاح الخارجي الكبيران في انتقال الصدمات الاقتصادية وتضخيمها.

17 - وأسهمت في الصدمات الاقتصادية بعض سمات التخصص الهيكلي والقطاعي والآثار المترتبة على سلاسل الإمداد. ومع انتقال الوباء إلى أوروبا، توقفت تماماً بعض القطاعات، مثل السياحة والأنشطة المساعدة. وتأثرت بصفة خاصة البلدان التي تمثل فيها السياحة حصة كبيرة من النشاط الاقتصادي.

18 - وتتميز أوروبا بدرجة كبيرة من التحضر وباحتوائها على مناطق ذات كثافة سكانية عالية، مما يسهل انتقال العدوى ويزيد أيضاً من الصعوبات والتكاليف الاقتصادية لتنفيذ تدابير التباعد الاجتماعي. وقد تأثرت المدن تأثراً شديداً، وهو ما قوض ماليتها وألقى بظلال من الشك على استدامة الخدمات الحضرية. وفي غياب تدابير تصحيحية تخص السياسة العامة، ستخلف الجائحة أثراً سلبياً على الاستثمار الطويل الأجل في قطاعي السكن الميسور التكلفة والبنية التحتية الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، سجلت البلدان التي يغلب على سكانها التقدم في السن معدلات وفيات أعلى.

19 - وستؤثر الصعوبات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي على بلدان أخرى في المنطقة، ولا سيما في غرب البلقان. علاوة على ذلك، تتأثر نظم الحماية والمساعدة الاجتماعية تأثراً خاصاً. فقد كانت الحالة في كثير من البلدان، ولا سيما في غرب البلقان والقوقاز ووسط آسيا، هشّة منذ البداية، إذ كان عدد العاطلين عن العمل فيها الذين يحصلون على استحقاقات منخفضة نسبياً، إلى جانب أن الاستحقاقات الاجتماعية كانت محدودة بوجه عام. وفي المنطقة دون الإقليمية لرابطة الدول المستقلة وجورجيا، فإن الروابط مع الاتحاد الأوروبي وطيدة بدرجة أقل، ولكن التخصص الإنتاجي يجعلها عرضة لانخفاض أسعار النفط والسلع الأساسية الأخرى. إلى جانب ذلك، ستعاني البلدان غير المصدرة للطاقة من هذه التوقعات التي تزيد سوءاً، لكن من خلال طرق أخرى.

20 - وتؤدي عمليات الفحص والقيود الإضافية إلى زيادة تكاليف التجارة عبر الحدود. وقد كانت هذه التكاليف مرتفعة نسبياً بالفعل في أجزاء من منطقة أوروبا ووسط آسيا، ولا سيما في بعض البلدان النامية غير الساحلية.

21 - وفي بعض من بلدان منطقة رابطة الدول المستقلة وجورجيا دون الإقليمية، تعرضت أسعار الصرف للضغط، ووسط أجواء اتسمت بخروج رأس المال وزيادة عدم اليقين. وبما أن الدين الخارجي مقوم إلى حد كبير بالدولار، فمن شأن ضعف أسعار الصرف أن يزيد من تكاليف خدمة الديون ويخلق ضغطاً إضافياً على النظم المصرفية المتعاملة أساساً بالدولار في كثير من بلدان المنطقة دون الإقليمية. وفي مثل هذه الظروف، قد تكون قدرة السياسة النقدية على دعم الاقتصاد محدودة.

منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

22 - تبين التقديرات الأولية لأثر جائحة كوفيد-19 أن المنطقة العربية قد تخسر إيرادات بقيمة تناهز 42 بليون دولار في عام 2020. ومن المرجح أن تزداد الخسائر أكثر مع استمرار انتشار الفيروس عبر مناطق واقتصادات كبرى أخرى، وأن تتفاقم بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط. ومن المتوقع أن

تتخضع الصادرات من المنطقة العربية بمقدار 28 بليون دولار بسبب التباطؤ العالمي. ومن المتوقع أن تخسر الحكومات العربية ما يبلغ 1,8 بليون دولار من الإيرادات الجمركية.

23 - وخسرت الشركات في المنطقة العربية، في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ومنتصف آذار/مارس 2020، 420 بليون دولار من رأس مال السوق. وتعادل الخسارة الناتجة عن ذلك في الثروة 8 في المائة من مجموع ثروة المنطقة. وقد تفقد المنطقة 1,7 مليون وظيفة في عام 2020، مما سيزيد معدل البطالة بنسبة 1,2 في المائة. وبالنظر إلى أن قطاع الخدمات يمثل المصدر الرئيسي لفرص العمل، فإن الأثر السلبي على أنشطته سيؤدي إلى فقدان الكثير من الوظائف.

24 - وقد تشهد الطبقة المتوسطة الدخل في المنطقة العربية مزيداً من الانكماش، مما سيدفع 8,3 مليون شخص نحو الفقر. ومن المتوقع أن يؤثر التباطؤ الاقتصادي الناتج عن جائحة كوفيد-19 تأثيراً سلبياً على الأجور وتدفق التحويلات المالية. ويمكن أن تكون العواقب شديدة بوجه خاص على الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والشباب والعاملين في القطاع غير الرسمي المحرومين من الحماية الاجتماعية والتأمين ضد البطالة. ويزيد الافتقار إلى الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية في بعض البلدان العربية من تقاوم هذا التحدي. ويمكن أن تؤدي زيادة الفقر إلى معاناة 1,9 مليون شخص إضافي من نقص التغذية. ومن شأن تقشي الجائحة لأمد طويل في جميع أنحاء العالم أن يؤثر أيضاً على الأمن الغذائي في العديد من البلدان العربية بسبب اعتمادها الكبير على استيراد الأغذية، ولا سيما الأغذية الأساسية والأغذية الغنية بالبروتينات.

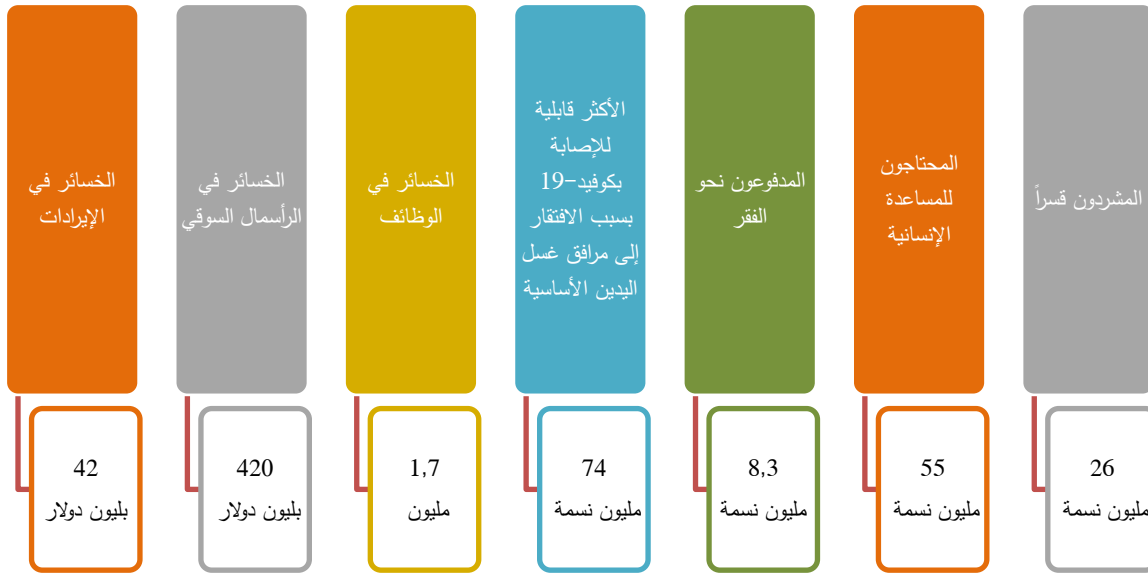
25 - وتهدد هذه الجائحة 55 مليون شخص ممن يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في المنطقة العربية، والتي تشمل في جملة أمور الغذاء والمياه والنظافة الصحية والإمدادات الطبية والخدمات الصحية. ونحو 26 مليون شخص من هؤلاء مشردون قسراً (لاجئون ومشردون داخلياً). وبالإضافة إلى ذلك، تزداد صعوبة التخفيف من أثر تقشي مرض كوفيد-19 في البلدان التي تشهد نزاعات بسبب تدمير البنى التحتية الصحية وتشرد أو هجرة العديد من العاملين في مجال الرعاية الصحية.

26 - وتواجه المرأة في المنطقة العربية المزيد من قابلية التضرر بسبب جائحة كوفيد-19. وتشكل النساء في المنطقة الغالبية بين العاملين في مجال الرعاية الصحية. ويفاقم ذلك من خطر تعرضهن للفيروس. ومن المتوقع أن تزداد إمكانية التعرض للعنف المنزلي، الذي تعاني منه حالياً 37 في المائة من النساء في البلدان العربية، ولن تتمكن آليات الانتصاف والحماية القائمة من استيعاب الطفرة المتوقعة في الحالات بسبب العزلة الاجتماعية التي تفرضها الجائحة.

27 - ويزداد خطر تعرض أكثر من 74 مليون شخص في المنطقة العربية للإصابة بفيروس كوفيد-19 بسبب عدم إمكانية الوصول إلى المرافق الأساسية لغسل اليدين. ويؤثر هذا الوضع على المجتمعات الضعيفة في ثمانية بلدان عربية كانت قد أبلغت عن المؤشر 6-2-1 لأهداف التنمية المستدامة في عام 2018.

الشكل الثالث

تقديرات أثر جائحة فيروس كورونا في المنطقة العربية



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

ملاحظة: جميع الأرقام من آذار/مارس 2020 ومن المرجح أن تزداد مع تطور الجائحة.

منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

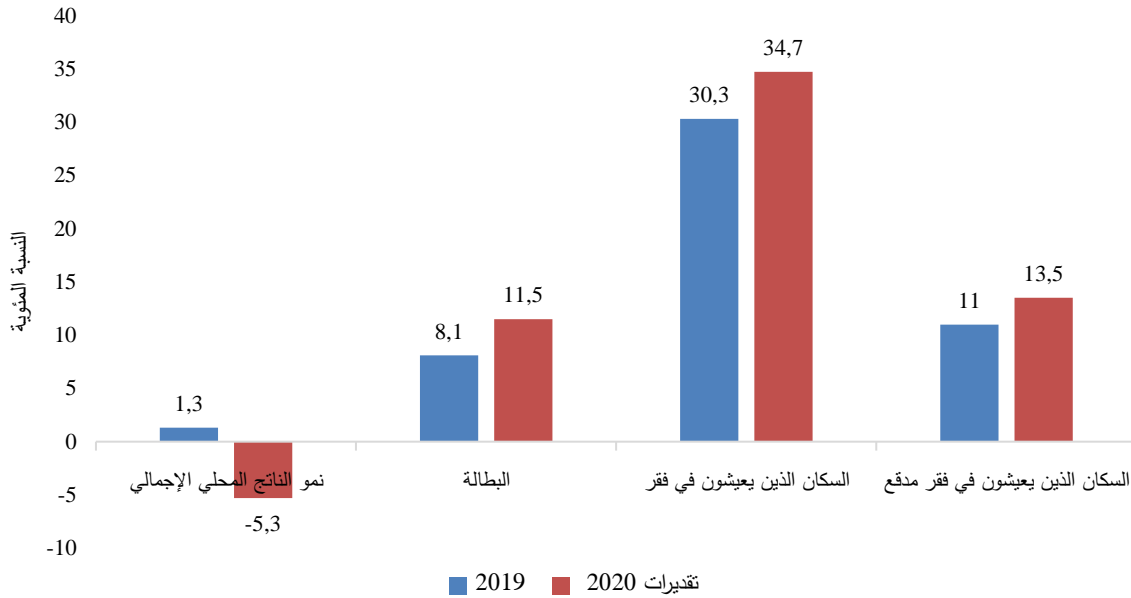
28 - من حيث الأثر الاقتصادي، فإن وضع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مواجهة الجائحة أضعف من وضع بقية مناطق العالم. فقبل تفشي الجائحة، كانت توقعات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأن تنمو المنطقة بنسبة أقصاها 1,3 في المائة في عام 2020. غير أنه تم تنقيح هذه التوقعات لتتخفف في ضوء آثار الأزمة، حيث من المتوقع الآن أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5,3 في المائة على الأقل، مما يضيف 11,6 مليون إلى صفوف العاطلين عن العمل، ويؤدي إلى تفاقم عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

29 - وثفاقم حالياً آثار مرض كوفيد-19 من ضعف آفاق التجارة الخارجية الضعيفة أصلاً بالنسبة للمنطقة. وتشير التقديرات إلى أن قيمة صادرات المنطقة ستخضع بنسبة 14,8 في المائة على الأقل خلال عام 2020. وعلى الصعيد دون الإقليمي، فإن أبلغ الأثر سيصيب بلدان أمريكا الجنوبية (بانخفاض قدره 17,6 في المائة) المتخصصة في تصدير السلع الأساسية، وبالتالي ستكون أكثر عرضاً لانخفاض أسعار تلك السلع.

30 - وقطاعات الخدمات، التي تعتمد إلى حد كبير على التواصل بين الأشخاص، هي الأكثر تأثراً بتدابير التباعد الاجتماعي والحجر الصحي. وتوفر القطاعات التي قد تتعرض لأكبر درجات الانكماش، وهي قطاعات التجارة والنقل وخدمات الأعمال والخدمات الاجتماعية، 64 في المائة من العمالة الرسمية في المنطقة.

الشكل الرابع

الآثار الاجتماعية - الاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ملاحظة: تشير أرقام الناتج المحلي الإجمالي إلى النمو المتوقع في عام 2020، حسب تقديراته في عامي 2019 و 2020.

31 - وقد خففت التكنولوجيات الرقمية من أثر الجائحة على بعض المهن وعلى التعليم. وعلى الرغم من أن أكثر من 67 في المائة من سكان المنطقة كانوا يستخدمون الإنترنت بحلول عام 2019، وأن انتشار تكنولوجيا النطاق العريض قد ازداد بشكل حاد، يمكن للاستخدام المتزايد للتكنولوجيات الرقمية أن يؤدي إلى تقاوم أوجه عدم المساواة في الوصول إلى الإنترنت بين البلدان وبين فئات الدخل.

32 - وفيما يتعلق بالآثار الاجتماعية، ستكون الآثار على قطاع الصحة عميقة بسبب نقص العمالة الماهرة واللوازم الطبية وتزايد التكاليف. وتوجد في معظم بلدان المنطقة نظم صحية ضعيفة ومفتتة لا تضمن حصول الجميع على الخدمات اللازمة لمعالجة الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وسيكون لتوقف الأنشطة في المؤسسات التعليمية أثر يتجاوز التعليم، ويؤثر على التغذية والرعاية ومشاركة الوالدين (ولا سيما النساء) في سوق العمل.

33 - وبالنظر إلى التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، فإن آثار البطالة القوية ستؤثر بشكل غير متناسب على الفقراء والضعفاء من الطبقات المتوسطة الدخل. ومن المرجح أن تؤدي الأزمة إلى زيادة في العمالة غير الرسمية. وقد ترسل أكثر الأسر فقراً أطفالها إلى سوق العمل. وستشكل الأزمة ضغطاً إضافياً على البلدان المحدودة مساحة إنفاقها من المالية العامة، مما يعرض للخطر الإنفاق الاجتماعي، الذي ضاق عليه الخناق بالفعل بعد سبع سنوات من النمو الاقتصادي البطيء.

34 - وبالتوازي مع الآثار المباشرة وغير المباشرة لجائحة كوفيد-19، من المرجح جداً أن يرتفع معدل الفقر (30,3 في المائة) والفقر المدقع (11,0 في المائة) الحاليين في أمريكا اللاتينية على المدى القصير. واستناداً إلى أحدث التوقعات، تقدر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أنه يمكن

للتراجع المتوقع في النشاط الاقتصادي والزيادة المتوقعة في البطالة بنسبة 3,4 في المائة أن يزيدا من الفقر بنسبة 4,4 نقاط مئوية على الأقل في عام 2020 لتصل نسبته إلى 34,7 في المائة من السكان، مما يدفع بـ 28,7 مليون شخص إضافي إلى ما دون خط الفقر. ومن المتوقع أن يزيد الفقر المدقع 2,5 نقاط مئوية، مما يمثل 15,9 مليون شخص إضافي ويؤثر على ما مجموعه 83,4 مليون شخص.

2 - التعاون الإقليمي في الاستجابة المتعددة الأطراف للجائحة

35 - يمثل التعاون الإقليمي وتنسيق السياسات الأقوى المتعدد الأطراف بعدين أساسيين لأي استجابة فعالة لآثار جائحة كوفيد-19، لأهداف يأتي في طليعتها بناء الثقة المتبادلة وتبادل المعلومات والدروس المستفادة، وضمان توريد المواد والمعدات الطبية وتسليمها، وكذلك تنسيق الاستجابات على صعيد الاقتصاد الكلي، والبحوث والتطوير، والتدابير البيئية، ووضع الأساس للانتعاش الطويل الأجل الذي يستند إلى الشمول والمساواة والقدرة على الصمود.

صلاحية عقد الاجتماعات المنوطة باللجان الإقليمية

36 - تعقد اللجان الإقليمية، في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي والاستجابات المتعددة الأطراف للأزمة، حوارات بين السلطات المالية والنقدية، من ناحية، والوزراء في القطاعات الاجتماعية، من ناحية أخرى، للتخفيف من آثار الجائحة على الفئات الأكثر قابلية للتضرر. وتتيح هذه الحوارات الدعوة في مجال السياسات والنظر في قضايا رئيسية مثل تخفيف عبء الديون من جانب الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف والتجاربيين، بمشاركة صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي ومجموعة العشرين. فعلى سبيل المثال، أدت الحلقات الدراسية الشبكية التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مؤخرا إلى إصدار وزراء المالية الأفريقيين لبيان يدعون فيه على وجه الاستعجال إلى تقديم تمويل فوري لحالات الطوارئ بقيمة 100 مليار دولار لمواجهة جائحة كوفيد-19.

37 - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تُعقد بدعوة من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، منذ بداية الجائحة، اجتماعات بين وزراء التنمية الاجتماعية ووزراء المالية والوزراء المعنيين بشؤون العلم والتكنولوجيا فضلا عن وزراء حكوميين وهيئات من الوزارات المعنية بالنهوض بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومؤتمر الإحصاءات الحكومية للأمريكتين. وهذه الاجتماعات الحكومية الدولية هي منابر مفيدة لرصد الاستجابات وتبادل أفضل الممارسات وتحديد المجالات الرئيسية للدعوة على الصعيد الإقليمي والتداول بشأن النهج الإقليمية المشتركة، بهدف التخفيف من آثار الجائحة. وفي هذه المحافل الإقليمية، يوجّه الانتباه إلى التحديات المحددة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل، التي تشكل غالبية بلدان المنطقة، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي هي في وضع صعب للغاية بسبب افتقارها إلى إمكانية الحصول على التمويل الميسر والمعاملة التفضيلية من المؤسسات المالية الدولية، في حين أنها لا تزال تواجه فجوات كبيرة في قدراتها على الاستجابة للأزمة. وتقوم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضا بتكليف وثائقها المؤسسية ووثائق مواقفها، بما في ذلك لأغراض دورتها التي تعقد كل سنتين، لكي تعكس الاستجابات السياساتية والمقترحات المتعلقة بالانتعاش الطويل الأجل الأكثر شمولاً ومراعاةً للبيئة. وسيجري أيضا تنقيح الخطة الإنمائية الشاملة للسلفادور وغواتيمالا والمكسيك وهندوراس لتعكس آثار كوفيد-19، وهي مبادرة دون إقليمية ومشاركة بين الوكالات تتولى تنسيقها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

38 - وعقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اجتماع فريق خبراء شبكي معني بإصلاح الحماية الاجتماعية، بالتنسيق مع المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية. وأثناء الاجتماع، استعرض أكثر من 30 خبيراً من الدول العربية التدابير الوطنية الرامية إلى زيادة الحماية الاجتماعية، ولا سيما بالنسبة لأشد الفئات ضعفاً. وعقدت الإسكوا أيضاً اجتماعاً خاصاً للجنة المرأة التابعة لها، بالتنسيق مع المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. واستعرض الوزراء والمسؤولون الرفيعو المستوى العرب المعنيون بشؤون المرأة السياسات التي تطبقها الدول العربية لحماية النساء والفتيات في أوقات انتشار مرض كوفيد-19.

39 - وفي حالة آسيا والمحيط الهادئ، تعقد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ حالياً حوارات بشأن السياسات مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة شنغهاي للتعاون لدراسة كيفية التصدي للتحديات التي تواجه سلاسل الإمداد وسلاسل القيمة ورقمنة التجارة، على التوالي. وستبحث اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في دورتها السنوية، الكيفية التي يمكن بها للبلدان أن تتصدى للآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة من خلال تعاون إقليمي أقوى. وأتاحت الدورة السابعة لمندوبى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة فرصة لإجراء مناقشات بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن آثار الجائحة على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع الحكومات في المنطقة على تعزيز التدابير المتخذة على صعيد السياسة العامة لدعم النساء والفئات الضعيفة وتحديد التدابير والنهج الفعالة للتصدي للتحديات المحددة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في سياق جائحة كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل التحالف المواضيعي المعني بالتخفيف من آثار تغير المناخ، الذي تشترك في قيادته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، على دعم البلدان في إدماج البارامترات المتصلة بالمناخ في حزم الحوافز المعروضة للتصدي للجائحة.

الموارد والأدوات التي توفرها اللجان الإقليمية

40 - ساهمت اللجان الإقليمية الخمس بنشاط في وضع إطار للأمم المتحدة من أجل الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لمرض كوفيد-19، وتمت هذه المساهمة من خلال وسائل منها قيادة ركيزة الاقتصاد الكلي والتعاون المتعدد الأطراف في الاستجابة الجماعية للأمم المتحدة وتقديم المساعدة إلى البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، أطلقت جميع اللجان الإقليمية أدوات لإدارة المعارف، مثل المرصد والمراكز، ومنتجات خاصة بمنطقة كل منها.

41 - وأنشأت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مركزاً للمعارف في أفريقيا بشأن مرض كوفيد-19، يضم منتجات معرفية وبيانات إحصائية وأبحاثاً وممارسات فضلى لإرشاد عملية صنع القرار من جانب الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والشركاء في التنمية.

42 - وأنشأت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مرصداً لمرض كوفيد-19 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بناء على طلب جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وذلك لرصد آثار الجائحة والتصدي لها على المديين المتوسط والطويل. ويقوم المرصد بتتبع وتحليل الاستجابات الوطنية والسياسات العامة التي تطبقها حالياً بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الثلاثة والثلاثون للتصدي للجائحة. وتعمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن كثب مع المنسقين المقيمين والمكتب الإقليمي لمكتب التنسيق الإنمائي لكفالة التحديث المستمر لهذه المعلومات. وينشر المرصد حالياً تقارير خاصة دورية عن مرض كوفيد-19، تركز على النمو والتجارة والفقير وانعدام المساواة والأشخاص ذوي الإعاقة والأمن الغذائي وتغير المناخ.

43 - وفي المنطقة العربية، أطلقت الإسكوا مرقبا للسياسات المتعلقة بمرض كوفيد-19 لرصد تدابير التصدي في مجال السياسات على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ويجري إعداد تحليل محدد لمختلف أبعاد الأزمة (الأمن الغذائي ونوع الجنس وما إلى ذلك) تحت مظلة موجزات السياسات بشأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة.

44 - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أجرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أيضا تحليلات سريعة للآثار وتدابير التصدي على صعيد السياسات في المنطقة. وتشمل مجالات الاهتمام القطاعي دعم رائدات الأعمال، خصوصا من خلال العمل مع الشركاء الرئيسيين لدعم تعبئة الموارد للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقودها المرأة والمتأثرة بجائحة كوفيد-19. كما تقود اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ توفير التوجيه الإقليمي بشأن تعميم مراعاة حقوق ومنظور الإعاقة في تدابير التصدي لمرض كوفيد-19، ويشمل ذلك موجزا للسياسات وقاعدة بيانات للموارد على الإنترنت.

45 - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ولتيسير عمل متعهدي النقل والحفاظ على اتصال طرق النقل عن طريق ضمان استمرار عمل سلاسل الإمداد بسلاسة قدر الإمكان، أطلقت اللجنة مرصدا لتأثير مرض كوفيد-19 على حالة المعابر الحدودية. ويتلقى المرصد الدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والإسكوا، فضلا عن الاتحاد الدولي للنقل على الطرق والجهات المعنية الأخرى. وبناء على ذلك، تقوم أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ حاليا برصد تدابير التصدي في مجال السياسات على امتداد الشبكة الإقليمية للبنى التحتية للنقل في آسيا والمحيط الهادئ، على النحو الوارد رسميا في الاتفاقات الحكومية الدولية المتعلقة بشبكة الطريق الآسيوي السريع وشبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا والموانئ الجافة ذات الأهمية الدولية.

الدعوة في مجال السياسات من جانب اللجان الإقليمية

46 - يرد فيما يلي وصف لبعض الحلول السياسية التي تدعو إليها اللجان الإقليمية لمعالجة الآثار الفورية والمتوسطة الأجل للجائحة.

معالجة الأزمة الاجتماعية والصحية أولاً

47 - ينبغي إيلاء الأولوية الفورية في مجال السياسة العامة إلى الناس في المقام الأول ومعالجة الأزمة الاجتماعية والصحية. ويجب ضمان حصول الجميع على الفحوص والرعاية الطبية لكل من يحتاج إليها. وينبغي إعطاء الأولوية للاستجابة الصحية الفورية، بسبل منها شراء لوازم الترصد والإمدادات اللوجستية، وضمان تمويل الوقاية ومرافق العلاج، وتحويل الأزمة إلى فرصة لتحسين النظم الصحية. ويمكن للتعاون والتنسيق الإقليميين أن يحققا المستوى الأمثل لفعالية تلك السياسات وكفائها وأثرها. وقد

دعت بعض اللجان الإقليمية إلى إنشاء مرفق طوارئ عالمي للتصدي لهذه الجائحة بهدف دعم النظم الصحية في البلدان النامية.

48 - ويلزم تعزيز نظم الحماية الاجتماعية لدعم السكان الذين يعيشون ظروفًا هشة. ويجب تصميم وتطبيق سياسات عامة شاملة تستند إلى منظور نوع الجنس والحقوق. والتعاون الإقليمي أساسي للتشجيع، في جملة أمور، على اتباع نهج قائم على الحقوق للتقليل البشري عبر الحدود أثناء الأزمة.

حوافز المالية العامة والسياسات النقدية، بالاقتران مع إدارة السيولة في القطاع المالي

49 - من الضروري توفير حوافز استباقية من المالية العامة لتجنب حدوث حالات تعطل كبيرة في سبل كسب العيش والرفاه وللتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية. وثمة حاجة إلى القيام بإنفاق عام كبير لمواجهة ركود الطلب الخاص، بما في ذلك الاستهلاك والاستثمار. وينبغي تقديم دعم فوري للعاملين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والعمال ذوي الدخل المنخفض. ويجب أن تشمل خيارات السياسات العامة برامج الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات، مثل التحويلات النقدية وتوسيع نطاق استحقاقات البطالة وتقديم قروض إلى الشركات لدفع الأجور وتأجيل دفع القروض. وينبغي النظر في توفير دعم للدخل الأساسي الشامل طوال مدة الأزمة على الأقل. ويجب إعطاء الأولوية لمشاريع الاستثمار الكثيفة العمالة، وتخفيض تكلفة التحويلات المالية للأفراد. ويمكن أن تشمل التدابير الأخرى تقديم الدعم الائتماني الموجه للشركات التي تشارك في مكافحة الجائحة مشاركة مباشرة، وتوفير قروض لحالات الطوارئ وضمانات ائتمانية للتصدي لحالات تعطل سلاسل الإمداد.

50 - وينبغي توجيه السياسة النقدية نحو دعم صحة واستقرار القطاع المالي، بوسائل من بينها توفير سيولة كافية في النظام المصرفي ومعالجة مخاطر هروب رأس المال. ويتطلب تنفيذ هذا التدبير تخفيض أسعار الفائدة من قبل المصارف المركزية. ويمكن للمصارف المركزية تعبئة واستخدام أدوات الطوارئ المملوكة لها، مثل التيسير الكمي وبرامج شراء الديون، من أجل تحقيق استقرار أسعار الفائدة. وللمداومة على اتباع منظور إقليمي دور أساسي في التشاور مع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين بشأن تلك المسائل. ويمكن أن يكون للشركاء الإقليميين دور رئيسي في تقديم الدعم التقني اللازم لتحليل التأثير الاقتصادي لتلك التدابير من حيث الاستقرار النقدي وتقلبات سعر الصرف. وتوفر المبادرة الخاصة من أجل أفريقيا التي أطلقتها مجموعة العشرين مثالاً لأهمية التعبير عن الأصوات الإقليمية على الصعيد المتعدد الأطراف.

الاستجابة المتعددة الأطراف ومصارف التنمية الإقليمية

51 - ينبغي للمنظمات المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية النظر في زيادة المنح وتقديم الدعم التقني إلى البلدان الضعيفة التي تواجه ضغوطاً مالية، مع توفير أدوات تقي باحتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان المتوسطة الدخل على السواء. وينبغي النظر في إصدار حقوق سحب خاصة لتوفير الدعم بالسيولة الذي تشتد حاجة البلدان النامية له. ويمكن لمصارف التنمية الإقليمية الإسهام في تخفيف الآثار الضارة عن طريق الحد من ضغوط السيولة الناجمة عن انخفاض مؤقت في الطلب ومنع حالات الإفلاس. ولكن دور مصارف التنمية يجب أن يمتد إلى أوسع من ذلك، وذلك في سياق زيادة عامة في نزعة تقادي المخاطر وديمومة أثر من شأنهما تفويض صلاحية النماذج القائمة للأعمال التجارية في بعض القطاعات. وينبغي للمؤسسات المالية الإنمائية الإقليمية، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، النظر في وضع آليات لتأجيل

سداد الدين وخفضه، بهدف تعزيز حيز الإنفاق من المالية العامة المتاح للبلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل. كما يقتضي سياق المالية العامة المحدد لبعض المناطق دون الإقليمية، بما في ذلك الدول الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، استكشاف نهج بديلة، مثل تقديم المساعدة المالية بشروط ميسرة والأدوات المالية المبتكرة، بما في ذلك أدوات مقايضة الديون بالاستثمارات في تعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. وقد بات الآن تعجيل تنفيذ مبادرات مثل مبادرة مقايضة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وإنشاء صندوق لتعزيز القدرة على الصمود مسألة ملحة. ويُشكّل تيسير التنسيق الإقليمي والتبادل الأقليمي للمقترحات المبتكرة مجالاً تتمتع فيه اللجان الإقليمية بخبرات محدّدة.

تأمين التجارة والترابط

52 - يتطلب ضمان التوريد غير المنقطع للسلع الضرورية، ولا سيما المستحضرات الصيدلانية والغذاء والطاقة، حماية التدفق الحر للتجارة بين البلدان. وفي أوقات إغلاق الحدود والقيود المفروضة على السفر، يصبح التعاون الإقليمي بشأن التجارة ضرورياً لبناء القدرة الإقليمية على الصمود وإدارة التقلبات في الأجل الطويل. ومن الأمثلة على ذلك منطقة التجارة الحرة القارية لأفريقيا التي يتعين الإبقاء على الزخم المتعلق بها.

53 - وتشمل الإجراءات المتعلقة بالسياسة التجارية الموصى بها تعليق التعريفات المتعلقة بالواردات الأساسية لمواجهة وباء كوفيد-19، وتدابير مثل "الممرات الخضراء" للتخليص الجمركي السريع للإمدادات الطبية، وضمن التنقل الدولي للخبراء التقنيين والصحيين الضروريين، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتوفير الإمدادات الطبية في حالات الطوارئ، وفضلاً عن ذلك، فإن ما نجم عن أوجه الضعف التي كشفتها أزمة كوفيد-19 من تأثيرات طويلة الأجل وإعادة تشكيل لسلاسل القيمة العالمية قد يُعجّل أيضاً السعي نحو التكامل التجاري الإقليمي وتعزيز الكتل التجارية الإقليمية. وسيكون من المهم في الأجل الطويل الاستفادة من الاتفاقات التجارية. ويمكن للجان الإقليمية الاضطلاع بدور في دعم الدول الأعضاء في تصميم وتنسيق السياسات بشأن الاستجابات الإقليمية لتلك السيناريوهات.

54 - وتتمثل توصيات سياساتية هامة أخرى في تيسير الترابط والتجارة من خلال تنفيذ أطر تنظيمية متسقة تتعلق بعبور الحدود، وتعزيز التنفيذ الرقمي لصكوك النقل القانونية القائمة، وتبادل المعلومات الإلكترونية.

ضمان الأمن الغذائي

55 - تشمل التدابير المقترحة لسد النقص المحتمل في الغذاء على الصعيد الوطني ضمان استمرار وتوسيع الإنتاج الزراعي عن طريق توسيع نطاق إمكانية الحصول على القروض، وزيادة مساحات الأراضي العامة المستأجرة، وإزالة الحواجز أمام التجارة. وينبغي علاوة على ذلك دعم صغار منتجي الأغذية بتزويدهم بالأصول العينية ومدخلات الإنتاج، مثل البذور والسماد العضوي ونظم الري ومبيدات الآفات. ويتطلب تقديم الدعم الفوري للفئات السكانية الضعيفة توسيع نطاق الحصول على الغذاء في إطار برامج القسائم الغذائية وبطاقات التموين القائمة. كما تُبرز المخاطر الكبيرة التي تواجه الأمن الغذائي في بعض المناطق والمناطق دون الإقليمية المعتمدة على الواردات ضرورة دعم التجارة الإقليمية ودون الإقليمية في المنتجات الزراعية.

صناديق التضامن الإقليمية، بما فيها تلك التي يشارك فيها القطاع الخاص

56 - تمثل صناديق التضامن الإقليمية أيضاً أدوات هامة للوفاء بالاحتياجات الناشئة، ولا سيما فيما يتعلق بالصحة، ولكن أيضاً فيما يتعلق بالأمن الغذائي ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والمعونة لصالح التجارة وغيرها من المجالات. ويمكن أن تُشكّل اللجان الإقليمية منابر ملائمة لإدارة صناديق الطوارئ هذه، ولجمع الجهات صاحبة المصلحة معاً، بما في ذلك الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية والمصارف الإنمائية المتعدد الأطراف والقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية والمجتمع المدني.

تبادل أفضل الممارسات

57 - للتعاون الإقليمي أهمية بالغة أيضاً من حيث الدعوة والتوعية وتبادل المعارف بشأن جوانب محدّدة لإدارة أزمة كوفيد-19. فعلى سبيل المثال، أوصت بعض المناطق بوضع أطر تعاونية لتحديد ونشر أفضل الممارسات في مجال الإدارة المأمونة والمستدامة لمواد التبييض والمطهرات والنفايات الطبية والخطرة والتخلص منها. وثمة أهمية أيضاً للمنابر الإقليمية الرامية إلى مكافحة العنف، ولا سيما العنف المنزلي. وتعمق البيانات الضخمة المُسندة جغرافياً فهم أنماط العدوى. وثمة مجال للاستفادة من آليات التعاون الإقليمي القائمة لتعزيز تبادل البيانات الجغرافية المكانية والخبرات التقنية.

58 - وعلاوة على ذلك، ينبغي للحكومات الاستثمار في جهود التعاون الإقليمي المبذولة في مجالات تحسين التعافي، وتشجيع الحلول المبتكرة التي جُربت أثناء نقشي الجائحة، باعتبارها من أفضل الممارسات الموصى بها. ويمكن أيضاً أن يترتب على اتباع نهج أكثر مسؤولية إزاء الانتقال البشري أثرٌ إيجابي دائم، شأنه شأن تعزيز استخدام الاتفاقات والمعايير البيئية المتعددة الأطراف وتحسين اتخاذ القرارات المستند إلى الأدلة من خلال الاستخدام الأفضل للأطر الإحصائية.

59 - وقد بيّنت أزمة كوفيد-19 ضرورة التأهب المسبق للطوارئ بهدف تخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية إلى أدنى حد ممكن في المستقبل. وفي حين أن التركيز على جهود الاحتواء والتخفيف ضروري في الأجل القصير، فمن الممكن أيضاً للبلدان السعي إلى تحويل الأزمة إلى فرصة لإعادة التفكير في استراتيجياتها المتعلقة بالتنمية الاقتصادية باتجاه بناء اقتصادات ومجتمعات أكثر شمولاً للجميع وتماسكاً واستدامةً، وضمان التعافي المتسم بمراعاة البيئة والقدرة على امتصاص الصدمات، والاستفادة من الاقتصاد الرقمي. وسيكون للتخطيط واتخاذ القرارات القائمين على الوعي الجنساني دور رئيسي أيضاً، بما في ذلك ضمان زيادة استخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس في تحليل الآثار.

باء - مسائل السياسات الرئيسية الأخرى التي تناولتها اللجان الإقليمية

الدورات الوزارية للجان الإقليمية

60 - تناولت اللجان الإقليمية بشأن عدد من المجالات الأخرى ذات الصلة بمناطقها في مختلف الاجتماعات الرفيعة المستوى. وتوفر موجزات أعمال اللجان الإقليمية المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مزيداً من التفاصيل عن أعمالها (انظر E/2020/16 و E/2020/17 و E/2020/18 و E/2020/19 و E/2020/20). وبسبب نقشي وباء كوفيد-19، أُرجئت غالبية الدورات الوزارية المقررة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وهي دورات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والإسكوا، أو تم تعديلها لثُعقد إلكترونياً مثلما كان حال الدورة السادسة

والسبعين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في 21 أيار/مايو 2020 التي جرت عن طريق التداول بالفيديو.

61 - وعقدت الإسكوا دورتها الاستثنائية السادسة في عمان، الأردن، في يومي 21 و 22 كانون الأول/ديسمبر 2019. واعتمدت الدورة الاستثنائية رؤية استراتيجية جديدة للجنة، فضلاً عن خطتها البرنامجية الجديدة لعام 2021 (انظر E/2020/12). ورحبت هذه الدورة أيضاً بطلبي الجزائر والصومال الانضمام إلى الإسكوا (انظر E/2020/15/Add.1، مشروع القرار). كما نوقشت أثناء الدورة مسائل إقليمية وعالمية، منها تمويل التنمية، ومبادرة الحزام والطريق، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وإصلاح نظم الحماية الاجتماعية، وتغير المناخ.

ثانياً - التطورات والنواتج في مجالات مختارة من التعاون الإقليمي والأقليمي، بما في ذلك في سياق إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

ألف - تعزيز الاتساق على الصعيد الإقليمي وتعزيز الصلة بين السياسات والعمليات

62 - ما فتئت اللجان الإقليمية تشارك بنشاط في وضع تصور لعملية إعادة تنظيم الأصول الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفي تشكيل تلك العملية، على أساس كل منطقة على حدة، حول المجالات العامة الخمسة المفضية إلى التحول التي اقترحتها الأمين العام في تقريره إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 243/71 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، 2019 (A/74/73-E/2019/14).

63 - وريثاً يجري التوصل إلى اتفاق حكومي دولي نهائي بشأن الهيكل الإقليمي، تقوم الكيانات الإقليمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالتحضير للتحول إلى منابر تعاونية إقليمية في النصف الثاني من عام 2020.

64 - وستقوم المنابر التعاونية الإقليمية بتعزيز التعاون بشأن التنمية المستدامة في كل منطقة. وسيتولى نائب الأمين العام رئاسة تلك المنابر، بصفته رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بالاشتراك مع الأمانة التنفيذية للجان الإقليمية المعنية والمديرين الإقليميين المعنيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - برتبة أمين عام مساعد - بصفتهم نواباً للرئيس. وستعقد المنابر التعاونية الإقليمية اجتماعاتها بعدة صيغ، بما في ذلك مرة في السنة بقيادة نائب الأمين العام، وبشكل متعاقب مع المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة، التي ستظل تمثل المنبر الحكومي الدولي لمتابعة واستعراض خطة عام 2030 على الصعيد الإقليمي. وستقدم المكاتب الإقليمية المعنية لمكتب التنسيق الإنمائي واللجان الإقليمية المعنية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خدمات الأمانة لكل منبر تعاوني إقليمي، بتوجيه عام من رئيس المنبر ونائبي الرئيس.

65 - وتتشارك اللجان الإقليمية في قيادة عدد من التحالفات المواضيعية، التي ستجمع بين الخبرات القائمة في الكيانات الإقليمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تعزيز التعاون بشأن المسائل التي تتجاوز الحدود الوطنية، وذلك على النحو التالي: اللجنة الاقتصادية لأوروبا، فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والصحة والحماية الاجتماعية والشباب وحركات النزوح الكبيرة للأشخاص؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ؛ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بشأن النمو المنصف؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بشأن تعزيز البيانات

المتكاملة والنظم الإحصائية من أجل التنمية المستدامة، وكفالة إدارة الاقتصاد الكلي بفعالية وكفاءة والتعجيل بالتحول والتنويع الاقتصاديين الشاملين للجميع؛ والإسكوا، بشأن الإجراءات المتعلقة بالمناخ والكفاءة في استخدام الطاقة، وبشأن إدارة الاقتصاد الكلي والحماية الاجتماعية.

66 - وتتيح المراكز الإقليمية لإدارة المعارف والإحصاء، التي تقودها وتستضيفها اللجان الإقليمية، يسر تحديد الأصول الإقليمية المتاحة والوصول إليها من أجل الاستجابة في الوقت المناسب للاحتياجات والأولويات الوطنية، وستصبح تلك المراكز منافع عامة إقليمية بالغة الأهمية للبلدان في كل منطقة وخارجها. وفي المنطقة العربية، واستناداً إلى مركز بيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الذي تستضيفه الإسكوا، يوجد مركز لإدارة المعارف والبيانات، يُطلق عليه اسم "منارة"، بلغ فعلاً مرحلة النموذج الأولي وسيكون بمثابة المركز الجامع للبيانات ورصد أهداف التنمية المستدامة، ولتجميع المنتجات المعرفية، وموارد التعلّم، وقوائم الخبراء، وأدوات المحاكاة في مجال السياسات. وفي آسيا والمحيط الهادئ، واستناداً إلى مكتب المساعدة القائم المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي أنشأته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، يوجد بالفعل مركز إقليمي لإدارة المعارف يجمع في إطار بوابة واحدة كلاً من بوابة البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؛ والمنتجات المعرفية المتصلة بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ وقائمة بأسماء الخبراء وممارسي التنمية المستدامة الإقليميين من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ وقائمة الشركاء. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أنشئت بوابة أهداف التنمية المستدامة، بتوجيه من لجنة توجيهية مشتركة بين الوكالات تابعة للأمم المتحدة وبتنسيق من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي منبر جامع للبيانات والمعارف مشترك بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وقياسها. وتشمل البوابة جميعاً للمنتجات المعرفية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في المنطقة وقائمة بأسماء الخبراء سيجري إعدادها حول التحالفات المواضيعية على الصعيد الإقليمي. وستوفر البوابة، ضمن أمور أخرى، الدعم لأفرقة الأمم المتحدة القطرية في إعداد أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، سيُنشأ في عام 2020 دليل على شبكة الإنترنت يوفر نقاط دخول ومعلومات اتصال ومنتجات رئيسية للكيانات الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإقليمية بحسب مجال السياسات الرئيسي. وإضافة إلى المنتجات المعرفية والخبرات، سيتضمن المركز الإقليمي لإدارة المعارف بعداً يتصل بالبيانات والإحصاءات. وتقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا في هذا الصدد بإنشاء منبر إقليمي للإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، يتضمن ثلاثة مكونات: مركز معارف يركز على الإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، أُطلق في كانون الأول/ديسمبر 2019؛ ولوحة متابعة لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، أُطلقت في آذار/مارس 2020؛ وقاعدة بيانات لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة يعترزم إنشاؤها.

67 - وفي أفريقيا، سيكون المركز الإقليمي لإدارة المعارف بمثابة مركز جامع يضم بيانات متعددة القطاعات ومنشورات وموارد تعلّم وقائمة بأسماء خبراء. وتقود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان تنفيذ المركز، الذي سيبدأ عمله وفقاً لنهج مرحلي، بما يتيح تعديل النطاق وفقاً للموارد ولديناميات الناشئة.

68 - ولعرض إسهامات الكيانات الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وضمان الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالنتائج دعماً لتنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المناطق، ستركز التقارير الإقليمية السنوية عن الأنشطة المضطلع بها على نطاق المنظومة على المساهمات الجماعية

المقدمة من المبادرات الإقليمية، بما في ذلك البرامج العابرة للحدود في المجالات المواضيعية للتحالفات المواضيعية، والتعاون بشأن العمليات الحكومية الدولية الإقليمية، والدعم المقدم على الصعيد الإقليمي وصولاً إلى النتائج القطرية. وسيجري إطلاع الدول الأعضاء في كل منطقة على التقارير قبل انعقاد المنتديات الإقليمية السنوية المعنية بالتنمية المستدامة التي تنظمها اللجان الإقليمية. وسيستار بها أيضاً في تقديم التقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي على الصعيد العالمي، حيث تتيح للدول الأعضاء فرصة التوجيه الأفضل لجهود منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على جميع الأصعدة، بما في ذلك في المناطق. وعلى سبيل المثال، عُرض التقرير بشأن النتائج المتحققة على نطاق المنظومة على الصعيد الإقليمي، الذي نسقت إعداده اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمكتب الإقليمي لمكتب التنسيق الإنمائي، في الدورة السابعة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالتنمية المستدامة، الذي عقد في 20 أيار/ مايو 2020.

69 - وفيما يتعلق بتحديد الخدمات الإدارية التي يمكن تقديمها بكفاءة أكبر إلى المكاتب الإقليمية عن طريق المكاتب الخلفية المشتركة، ستضع جميع المنتديات التعاونية الإقليمية استراتيجيات لتسيير الأعمال على المستوى الإقليمي. وفي أفريقيا، يجري تعيين الاتفاقات المشتركة القائمة بين وكالات الأمم المتحدة بشأن جميع الخدمات في مكاتب خلفية مشتركة والاستفادة من الدروس المستخلصة؛ وسيجري تجريب استراتيجيات لتسيير الأعمال على نطاق المنظومة في نيروبي، هي الأولى من نوعها؛ وستنتقل مجموعة من كيانات الأمم المتحدة إلى أماكن عمل مشتركة في أديس أبابا. وفي المنطقة العربية، تقدم الإسكوا بالفعل خدمات وتساعد على إنشاء خدمات مشتركة في بيروت. وهي تستضيف أيضاً مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم في لبنان، بالإضافة إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومركز الأمم المتحدة للإعلام، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سيعقد أيضاً فريق إقليمي لإدارة العمليات من أجل إعداد خطة مشتركة بين الوكالات للنهوض بالخدمات المشتركة. وكخطوة أولى في هذا الاتجاه، تعكف اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالفعل على إجراء عملية شراء مشتركة لخدمات السفر في شيلي باسم المنظومة. وعلاوة على ذلك، أنشأت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وحدة فنية مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في سانتياغو، ولديها خطط لمزيد من العمل في المستقبل. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أنشأت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية فريقاً تنفيذياً إقليمياً في أوائل عام 2020 لوضع استراتيجية مشتركة لتسيير الأعمال، تستند إلى الخدمات القائمة التي تقدمها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى أكثر من 20 كيانات من كيانات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة. وتُظم أول تدريب للمدربين على الاستراتيجية في عام 2020 لكبار أخصائيي العمليات من كيانات منظومة الأمم المتحدة التي يوجد مقرها في تايلند ومن مكاتب المنسقين المقيمين في المنطقة. وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومن أجل النهوض بإنشاء مكاتب خلفية مشتركة، يجري إنشاء فريق إقليمي لإدارة العمليات بهدف المشاركة في إجراء تقييم شامل للمجالات التي يمكن فيها استكشاف إنشاء خدمات مشتركة، وذلك في الموقعين الرئيسيين للأمم المتحدة، وهما جنيف وإسطنبول.

70 - وفي إطار الجهود الرامية إلى تحسين ما تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مناطق المكاتب المتعددة الأقطار، ستُنشأ أفرقة مواضيع ذات أولوية تُعنى تحديداً بالدول الجزرية الصغيرة النامية، بما يتوافق مع الأصول الإقليمية للأمم المتحدة، وستعتمد في دعمها لتلك الدول على العمليات والقدرات الحكومية

الدولية القائمة - بما فيها العمليات والقدرات التي تدعمها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في منطقة كل منهما. وطُلب أيضا إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تستعرض وجودها في الدول الجزرية الصغيرة النامية وتوائمه مع ترتيبات المكاتب المتعددة الأقطار، وأن تتخذ خطوات ملموسة فورية لتتواءم مع الأصول الإقليمية للأمم المتحدة واستخدامها على نحو أفضل، تمشيا مع القرارات التي اتخذتها الدول الأعضاء بشأن الاستعراض الإقليمي. وأخيرا، ستعمل كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تعزيز نظم البيانات وتحسين جمع تلك البيانات واستخدامها، بسبل منها تعزيز وبدء تنفيذ برامج بناء القدرات الوطنية، بالتعاون مع اللجان الإقليمية، وتحسين آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات والخاصة بكل منطقة المعنية بالبيانات والإحصاءات دعما للبلدان والأقاليم التي تخدمها المكاتب المتعددة الأقطار، تمشيا مع المقترحات الرامية إلى إعادة تشكيل الأصول الإقليمية للأمم المتحدة وإعادة هيكلتها.

تعزيز الصلة بين المستويين القطري والإقليمي

71 - بالإضافة إلى المشاركة الرئيسية للجان الإقليمية في إعادة تنظيم الأصول الإقليمية المذكورة أعلاه، يتواصل بذل الجهود لتعزيز الصلة بين المستويين القطري والإقليمي.

72 - فاللجان الإقليمية أعضاء يتزايد نشاطها بانتظام في آليات مجموعات الدعم المتبادل الإقليمية ذات الصلة، التي تدعم وضع واستعراض أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، مما يتيح الاستفادة من خبراتها الشاملة لقطاعات متعددة وضمان إعداد تحليل أكثر استفاضة للمسائل الإقليمية والعابرة للحدود. فعلى سبيل المثال، قدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إسهامات موضوعية إلى خمسة من التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة على مدى اثني عشر شهرا الماضية؛ وقدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الدعم المباشر لإعداد أربعة من التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وقدمت ضمانات للجودة لعدد من التحليلات والأطر الأخرى؛ وقدمت الإسكوا الدعم لتسعة منسقين مقيمين/أفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ وقدمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا الدعم الفني إلى 11 من التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وهي تعمل مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في التخطيط لأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وتنفيذها من خلال خطط عمل مشتركة في جميع البلدان الـ 17 المستفيدة من برامج الأمم المتحدة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ وتوفر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بصورة متكاملة خمسة خطوط خدمات إلى 20 بلدا من خلال مكاتبها دون الإقليمية الخمسة، وتدعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية، من بين أنشطة أخرى، من خلال تقديم إسهامات في صياغة التحليلات القطرية المشتركة. وبوجه عام، وفرت المشاركة النشطة للجان الإقليمية تحليلات لمسائل الاقتصاد الكلي وبيانات وإحصاءات وإسهامات بشأن السياقات والآثار الإقليمية ودون الإقليمية، ومزيديا من التحليل بشأن قضايا محددة، مما أدى إلى تحسن ملحوظ في التحليل، وإلى إدماج المسائل الإقليمية ودون الإقليمية والعابرة للحدود، والمسائل الاقتصادية والبيئية والتجارية وغيرها من المسائل في أطر التعاون.

73 - وازداد التعاون فيما بين اللجان الإقليمية والمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وتحقق ذلك بوسائل منها وضع البرامج التعريفية للمنسقين المقيمين الجدد، والإبلاغ عن السفر المرتقب لموظفي

اللجان الإقليمية إلى البلدان، والمعكفات المشتركة والاجتماعات المكرسة لتعزيز الوعي بالأصول المتاحة في المناطق التي سيستفيد منها المنسقون المقيمون في دعم تنفيذ أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. ففي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على سبيل المثال، أقامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمكتب الإقليمي لمكتب التنسيق الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي شراكة لتنظيم حلقات دراسية للمنسقين المقيمين وموظفي مكاتب التنسيق الإقليمية الجدد، مثل الخبراء الاقتصاديين وموظفي الرصد والتقييم، وجرت محادثات في أماكن أخرى. ومن الأمثلة الأخرى مبادرة "التق بالمنسق المقيم" التي أطلقتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا لأغراض إجراء مناقشة مفتوحة بين المنسقين المقيمين وموظفي اللجنة بشأن المبادرات المشتركة والتحديات والفرص. وشجعت اللجان الإقليمية أيضا على مواصلة المشاركة النشطة لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمنسقين المقيمين في اجتماعات مختلف هيئاتها الحكومية الدولية، بما في ذلك المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، دعمت اللجان الإقليمية في مختلف المناطق المكاتب الإقليمية لمكتب التنسيق الإنمائي لتعزيز وظيفتها في مجال السياسات الاقتصادية، بوسائل منها دعم تعيين كبار الاقتصاديين في مكاتب المنسقين المقيمين وإنشاء شبكات وقوائم إقليمية لخبراء الاقتصاد التابعين للأمم المتحدة. ففي آسيا والمحيط الهادئ، على سبيل المثال، عرضت المنهجية التي تستخدمها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لتقدير تكاليف أهداف التنمية المستدامة على مكاتب المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية عند بدء العمل بإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي وفي حلقة العمل المعنية بتمويل أهداف التنمية المستدامة التي نظمها المكتب الإقليمي لمكتب التنسيق الإنمائي.

74 - وأخيرا، ظهرت بعض أشكال التعاون الجديدة التي تبين القيمة المضافة لزيادة أوجه التآزر فيما بين كيانات الأمم المتحدة. ففي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عمل المنسقون المقيمون للسلفادور وغواتيمالا والمكسيك وهندوراس تحت قيادة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومع كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة لدعم خطة إنمائية حكومية دولية شاملة لأمريكا الوسطى تشمل التنمية الاقتصادية، والرعاية الاجتماعية، والاستدامة البيئية، وإدارة الهجرة. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك استمرار التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمنسقين المقيمين في بلدان برنامج الأمم المتحدة الخاص لاقتصادات وسط آسيا لتعزيز التنسيق دون الإقليمي والتصدي للتحديات المشتركة ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تعزيز الصلة بين المستويين الإقليمي والعالمي

75 - في خضم أزمة كوفيد-19، لا تزال اللجان الإقليمية نشطة في قيادة متابعة واستعراض خطة عام 2030 على الصعيد الإقليمي وفي دعم البلدان في الأعمال التحضيرية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وهذه المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة، التي تنظمها اللجان الإقليمية سنوياً، يُعترف بها منذ فترة بوصفها المنتديات الإقليمية البارزة المتعددة الجهات صاحبة المصلحة لتبادل المعارف وأفضل الممارسات والحلول في مجال دعم تنفيذ خطة عام 2030⁽³⁾. وتسهم التقييمات

(3) انظر قرار الجمعية العامة 4/74. في عام 2020، عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منتداهما الإقليمي في شباط/فبراير، الذي أسفر، في جملة أمور، عن اعتماد إعلان شلالات فيكتوريا بشأن عقد الأمم المتحدة للعمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا (E/HLPF/2020/3/Add.1، المرفق). وبسبب أزمة كوفيد-19، عقدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا منتدى إلكتروني في آذار/مارس (انظر www.unecce.org/rfsd.html)، وعقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منتداهما في أيار/مايو

الإقليمية والتقارير المرحلية والبيانات، التي تعدّ في الفترة السابقة لعقد هذه المنتديات الإقليمية، في تحديد أوجه القصور في منظومة الأمم المتحدة والفرص المتاحة لاتخاذ إجراءات من جانبها تتماشى مع الأولويات الإقليمية والقطرية. وفي هذا السياق، واصلت البلدان أيضاً تلقي الدعم لإعداد ومتابعة استعراضاتها الوطنية الطوعية وجهودها التنفيذية الأوسع نطاقاً.

76 - وما فتئت الصلة بين المستويين الإقليمي والعالمي تتعزز بجملة أمور منها تقديم رؤساء المنتديات الإقليمية تقارير رفيعة المستوى عن نتائج المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة، بوصف ذلك جانباً من الجزء الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وتواصل أيضاً اللجان الإقليمية بذل الجهود لكفالة تخصيص حيز كاف للبعد الإقليمي للتنمية المستدامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، بسبل منها تعميم مراعاة البعد الإقليمي في الدورات المواضيعية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى وكذلك في حلقات العمل التقنية وحلقات عمل الاستعراضات الوطنية الطوعية والمعتكفات واجتماعات أفرقة الخبراء والاجتماعات مع الدول الأعضاء والأوساط الأكاديمية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وخلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2019، نظمت اللجان الإقليمية مناسبة رفيعة المستوى تحت رعاية رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث تداول أكثر من 50 وزيراً من جميع المناطق بشأن الدور الحاسم للتعاون الإقليمي في تنفيذ خطة عام 2030.

77 - وقد تعززت هذه الصلة أيضاً من خلال العمليات الحكومية الدولية المواضيعية الأخرى التي تكون فيها اللجان الإقليمية بمثابة منتديات لمتابعة واستعراض الأطر المتفق عليها عالمياً، وللمساهمة في إسماع الصوت الإقليمي لدى صياغة الأطر العالمية. فعلى سبيل المثال، استضافت اللجان الإقليمية، في النصف الثاني من عام 2019، استعراضات إقليمية لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين على مدى 25 عاماً، وفرت خلالها منتديات لدولها الأعضاء لكي تستعرض التقدم المحرز وتحدد التحديات في تنفيذ منهاج العمل. ومن الأمثلة الأخرى عملية المتابعة والاستعراض الإقليمية المتصلة بالاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، التي تعمل فيها اللجان الإقليمية على نحو وثيق مع المنظمة الدولية للهجرة.

78 - وعلاوة على ذلك، جرى تعزيز التعاون مع الكيانات العالمية في مجالات من قبيل تمويل التنمية، والإحصاءات، وعدم المساواة، والهجرة، والتنمية الاجتماعية، والحد من مخاطر الكوارث، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. كذلك، ستؤدي الاجتماعات التي تقرر مؤخراً عقدها مرتين في السنة بين الأمناء التنفيذيين ونائب الأمين العام إلى تعزيز التنسيق بين المستويين العالمي والإقليمي.

باء - تعزيز التعاون الأقليمي فيما بين اللجان الإقليمية

79 - منذ صدور التقرير السابق (E/2019/15 و E/2019/15/Add.1 و E/2019/15/Add.2)، التقى الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية 20 مرة شخصياً أو على هامش اجتماعات أخرى أو عن طريق التداول بالفيديو. وأفضت اجتماعاتهم إلى تنسيق المواقف والإسهامات في الاستجابات الإقليمية في إطار دعم خطة عام 2030، بما في ذلك فيما يتعلق بإعادة تنظيم الأمم المتحدة على نحو يمكنها من دعم الدول

(انظر www.unescap.org/apfsd/7/)، بينما تشاورت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والإسكوا مع الدول الأعضاء فيها لتقديم إسهاماتها الإقليمية إلى المنتدى العالمي السياسي الرفيع المستوى.

الأعضاء بشكل أفضل في بلوغ أهدافها الإنمائية، وفي التصدي للآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، وفي مسائل أخرى، منها الهجرة، وتمويل التنمية، وعدم المساواة، والمسائل الجنسانية.

80 - وبالإضافة إلى العمل الوثيق معاً على رصد وتحليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، واصلت اللجان الإقليمية التعاون في مجالات، من قبيل التكامل الإقليمي، والشراكات، والسلامة على الطرق، والطاقة، وتيسير التجارة، وإدارة المياه، والشؤون الجنسانية، والشباب، والحد من عدم المساواة.

81 - ومن خلالي جهد مشترك، أجرت اللجان الإقليمية الخمس في عام 2019 الدراسة الاستقصائية العالمية الثالثة للأمم المتحدة بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة⁽⁴⁾ لجمع البيانات والمعلومات المتصلة بالموضوع من الدول الأعضاء في كل منها بشأن تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة وتدابير أخرى ذات صلة. وتمكّن نتائج الدراسة الاستقصائية البلدان والجهات الشريكة الإنمائية من تحسين فهم ورصد التقدم المحرز في تيسير التجارة، ودعم السياسات العامة القائمة على الأدلة، وتبادل أفضل الممارسات، وتحديد الاحتياجات في مجالي بناء القدرات والمساعدة التقنية.

82 - وتقوم حالياً اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، بتنفيذ مشروع ابتكاري عنوانه "العائد الديمغرافي ذو البعد الجنساني: مداخل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ". ويهدف المشروع إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والبرامج الوطنية، وتعزيز تنمية قدرات الشباب، وتحسين السياسات الوطنية القائمة على الأدلة، للحد من أوجه عدم المساواة وجني المكاسب الديمغرافية.

83 - وفي إطار منتدى التعاون بين شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، تواصل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ العمل على تنفيذ مشروعين أقاليميين: أحدهما يهدف إلى الحد من انعدام المساواة في البلدان الأعضاء في المنتدى من خلال وضع السياسات الابتكارية والآخر يركز على تطوير سلاسل القيمة لزيادة ترسيخ التكامل بين منطقتي شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

84 - ونظمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، إلى جانب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة وجهات أخرى شريكة للأمم المتحدة، مسابقة عالمية بعنوان "أنا شاب من جزيرة صغيرة"، بمناسبة استعراض منتصف المدة لإجراءات العمل المعجلّ للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).

85 - وتواصل اللجنة الاقتصادية لأوروبا قيادة التعاون فيما بين جميع اللجان الإقليمية من أجل تعزيز السلامة على الطرق في البلدان والمجتمعات المحلية، والتشجيع على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص تعطي الأولوية للناس أولاً من أجل تنفيذ خطة عام 2030. وفيما يتعلق بهذه الشراكات، نظمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، المنتدى الدولي الرابع للشراكات بين القطاعين

(4) انظر (2019) United Nations, *Digital and Sustainable Trade Facilitation: Global Report 2019*، على الرابط:

<https://unfcsurvey.org/report>

العام والخاص التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا تحت شعار: "الميل الأخير: النهوض بشراكات بين القطاعين العام والخاص تعطي الأولوية للناس أولاً من أجل خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030".

86 - واستمر التعاون في عام 2019 بين الإسكوا واللجنة الاقتصادية لأوروبا بتنظيم حلقة عمل تدريبية ثانية بشأن نظم المعلومات الجغرافية لنظام النقل المتكامل في المشرق العربي، وحلقة عمل مدتها يومان بشأن تعزيز التعاون المتعلق بإدارة الموارد المائية العابرة للحدود في المنطقة العربية.

87 - كما تشاركت اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والإسكوا في تنظيم حلقة عمل بشأن الطاقة المستدامة والتمكين الجنساني في إطار المنتدى الدولي العاشر المعني بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة.